الأمم المتحدة

S/2009/178

مجلس الأمن

Distr.: General
6 April 2009

Original: Arabic

رسالة مؤرخة ٢٤ آذار/مارس ٢٠٠٩ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم للكويت لدى الأمم المتحدة

أرفق لسعادتكم الرسالة الموجهة لكم من معالي الشيخ الدكتور محمد صباح السالم الصباح، نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير خارجية دولة الكويت بشأن الفقرة الخامسة من قرار مجلس الأمن ١٨٥٩ (٢٠٠٨)، انظر المرفق.

وسأغدو ممتنا لو تفضلتم بتوزيع هذه الرسالة على الدول الأعضاء وتعميمها كوثيقة رسمية من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) عبد الله أحمد **المراد**

090409 070409 09-29351 (A)

الرجاء إعادة الاستعمال

مرفق الرسالة المؤرخة ٢٤ آذار/مارس ٢٠٠٩ الموجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم للكويت لدى الأمم المتحدة

سعادة السفير عبد الرحمن شلغم المحترم

رئيس مجلس الأمن

أكتب إليكم بشأن الفقرة العاملة الخامسة من قرار مجلس الأمن رقم ١٨٥٩ (٢٠٠٨) والتي جاء فيها:

٥ - **يقرر** إعادة النظر في القرارات المتصلة بالعراق على وجه التحديد، بادئا بالقرار ٦٦١ (١٩٩٠)، **ويطلب** في هذا الصدد إلى الأمين العام أن يقدم، بعد التشاور مع العراق، تقريرا عن حقائق ذات صلة بنظر المجلس في الإجراءات المطلوبة لكي يستعيد العراق المكانة الدولية التي كان يتبوؤها قبل اتخاذ تلك القرارات؛

أود في البداية أن أوضح لسعادتكم بأن دولة الكويت كانت وما زالت وستستمر في دعم جمهورية العراق الشقيق لتبوء المكانة الدولية المستحقة لها والتي قام النظام العراقي السابق بالإساءة لها عن طريق غزو واحتلال بلادي في ٢ آب/أغسطس ١٩٩٠، الأمر الذي رتب على جمهورية العراق التزامات نصت عليها قرارات صدرت من المجلس تحت الفصل السابع من الميثاق في إطار بند ''الحالة بين العراق والكويت''، وتتطلع بلادي إلى تنفيذها بشكل كامل.

وتعلمون سعادتكم بأن قضيتي الأسرى والمفقودين من رعايا الكويت ورعايا الدول الثالثة وإعادة الممتلكات الكويتية لهما أبعاد إنسانية واجتماعية هامة على بلادي وعلى البلدان ذات العلاقة، وإنه مما يبعث على الأسى أنه لم يطرأ تقدم يذكر منذ سنوات عدة على هذين الملفين، فحتى الآن تم التعرف على مصير ٢٣٦ مفقودا من أصل ٦٠٥، ولهذا فإن بلادي ترى ضرورة استمرار ولاية المنسق رفيع المستوى السفير غينادي تاراسوف جنبا إلى جنب مع عمل اللجنة الثلاثية واللجنة الفنية المنبثقة عنها حتى الانتهاء من كافة المهام المناطة بهما.

وفي الوقت الذي نقدر فيه الجهد الذي تبذله الحكومة العراقية وتعاونها لإغلاق هذا الملف، فإن بلادي تدعو إلى تكثيف اجتماعات اللجنة الفنية وتبني تلك اللجنة لخطة عمل تهدف إلى تعجيل وتيرة جدول أعمالها.

وعلاوة على ذلك، فإن بلادي تناشد جمهورية العراق الشقيق في الاستمرار بالمشاركة وعدم انقطاع التمثيل في اجتماعات اللجنة الثلاثية واللجنة الفنية المنبثقة عنها

والبدء بتجميع المعلومات التي تسهم في الوصول إلى الشهود ذوي العلاقة بمواقع دفن المفقودين الكويتيين وغيرهم من رعايا الدول الثالثة سواء في العراق أو داخل الكويت باعتبار أن هؤلاء الشهود هم مواطنون عراقيون يملكون معلومات يمكن أن تؤدي إلى سرعة تحديد مصائر هؤلاء المفقودين.

وفيما يتعلق بقضية إعادة الممتلكات الكويتية، فإننا نأمل بتكثيف الجهود ومواصلة العمل لإنهاء هذه القضية تحت مظلة الأمم المتحدة، خاصة فيما يتعلق بالأرشيف الوطني لدولة الكويت، وهنا أود أن أشير إلى ملاحظة معالي الأمين العام للأمم المتحدة التي جاءت في تقريره السابع والعشرين عملا بالفقرة ١٤ من القرار ١٢٨٤ (١٩٩٩) بتاريخ ٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩، والتي جاء فيها:

> ٢٧ - وقد رحبت في تقاريري السابقة باستمرار العملية الإنسانية بالأساس التي انطلقت بموجب أحكام الفقرة ١٤ من قرار مجلس الأمن ١٢٨٤ (١٩٩٩) وأشرت إلى الموقف الإيجابي الذي اتخذته السلطات العراقية. وما زلت أحتفظ بوجهة النظر نفسها اليوم. لكنني أود أن أؤكد الحاجة إلى ترجمة تصريحات حسن النية إلى أنشطة ملموسة للتعجيل في إحراز تقدم على أرض الواقع، وبالتالي في تنفيذ الولاية. وندائي هذا موجه إلى العراق، باعتباره الجانب المسؤول عن إعادة أسرى الحرب الكويتيين والمحفوظات الكويتية، وكذلك إلى الأطراف الأخرى المعنية.

وفي ملف صيانة العلامات الحدودية، فإن الفقرة التمهيدية الثامنة للقرار ٨٣٣ (١٩٩٣) وضعت مسؤولية الصيانة الدورية لعلامات الحدود على عاتق الأمم المتحدة إلى حين وضع ترتيبات تقنية أخرى بين العراق والكويت كما ورد في الجزء (ج) من التقرير النهائي للجنة الأمم المتحدة لتخطيط الحدود الدولية بين جمهورية العراق ودولة الكويت والوارد في الوثيقة S/25811 بتاريخ ٢١ أيار/مايو ١٩٩٣.

وعلى الرغم مما لمسناه من رغبة للعراق الشقيق في إنهاء هذا الملف الهام، إلا أن هناك بطءا واضحا في ترجمة تلك الرغبة على أرض الواقع بالنظر إلى مرور أكثر من ثلاث سنوات منذ زيارة فريق الأمم المتحدة إلى المنطقة الحدودية في شباط/فبراير ٢٠٠٦، ونأمل بأن يتم إنهاء أعمال الصيانة وفقا للجدول الزمني المقترح من الأمم المتحدة والذي تم اعتماده مؤخرا من البلدين.

أما فيما يتعلق بمسألة التعويضات، فإن دولة الكويت تود التأكيد على أهمية الالتزام بتنفيذ جميع قرارات مجلس الأمن ذات الصلة والاستمرار في تسديد التعويضات للمتضررين من غزو العراق لدولة الكويت تحت إشراف لجنة التعويضات وفقا لنسبة الاستقطاع المحددة

في القرارات ذات الصلة وعلى وجه الخصوص القرار ١٤٨٣ (٢٠٠٣). ونود في هذا الشأن أن نحدد الالتزام بقرار لجنة التعويضات الداعي إلى عقد مشاورات بين الكويت والعراق تحت رعاية اللجنة لمناقشة مستقبل المطالبات المقرة غير المدفوعة والبالغة ٢٤ بليون دولار.

وتفضلوا سعادتكم بقبول فائق الاحترام والتقدير.

والله ولي التوفيق.

(توقيع) د. محمد صباح السالم **الصباح**
نائب رئيس مجلس الوزراء
ووزير الخارجية